تطور تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

إعداد

الدكتور/ عمرو محمد حامد عبد الغني

الأستاذ المساعد بجامعة الطائف

الملخص العربي:

تناول البحث شرح موضوع تطور تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية من خلال ايضاح محاور الاصلاحات والتطورات التي أدخلت على تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية. في البداية قمنا بتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح أنواعه وأهميته، ثم انتقلنا إلى توضيح التطور التشريعي لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون السعودي من خلال شرح جميع قوانين الاستثمار السعودية السابقة وكذلك قانون الاستثمار السعودي الحالي بالإضافة الى مشروع قانون الاستثمار السعودي المتوقع إقراره قريباً. ثم شرحنا التطورات الإدارية التي أدخلت على تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون السعودي حيث تم تناول كل من المجلس الاقتصادي الأعلى، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، والهيئة العامة للاستثمار، ووزارة الاستثمار بالشرح. ثم قمنا بإيضاح التطورات التي أدخلت على تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون السعودي سواء قانون الاستثمار الأجنبي السعودي القديم أو قانون الاستثمار الاجنبي السعودي الحالي او مشروع قانون الاستثمار الاجنبي السعودي وتوضيح كافة وسائل تسوية المنازعات المتاحة في منازعات الاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية العربية: الاستثمار الاجنبي – التحكيم – القانون السعودي

English summary:

The research is an explanation of the issue of the development of the regulation of foreign direct investment in Saudi by clarifying the axes of reforms and developments that were introduced to the regulation of foreign direct investment in the Kingdom of Saudi Arabia. In the beginning, we defined foreign direct investment and clarified its types and importance, then we moved on to clarifying the legislative development to regulate foreign direct investment in Saudi law by explaining all previous Saudi investment laws as well as the current Saudi investment law in addition to the draft Saudi investment law expected to be approved soon. Then we explained the administrative developments that have been made to regulate foreign direct investment in Saudi law, where the Supreme Economic Council, the Council for Economic Affairs and Development, the General Investment Authority, and the Ministry of Investment were explained. Then we clarified the developments that have been made to the settlement of foreign direct investment disputes in Saudi law, whether the old Saudi foreign investment law, the current Saudi foreign investment law, or the Saudi foreign investment draft law, and clarified all the means of dispute settlement available in foreign investment disputes.

English keywords: foreign investment – arbitration - Saudi law

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن المملكة العربية السعودية عضو من أعضاء مجموعة العشرين (G20) وتُعد المملكة من الاقتصادات المستشرفة للمستقبل حيث تمتلك المملكة إمكانات وفرصاً متميزة للمستثمرين الأجانب فقد حباها الله بالموقع الاستراتيجي في قلب طرق التجارة الدولية بين أسيا وافريقيا وأروبا بالإضافة الي الوفرة في مواردها الطبيعية.

أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠ وفيها قدمت حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتي من أهم أهدافها رفع المستوى الاقتصادي وخلق فرص وظيفية مميزة وتنويع مصادر الدخل وجعل اقتصاد المملكة أكثر تنافسية واستدامة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحويل المملكة إلى بيئة استثمارية جاذبة لما تتمتع به من موارد ومقومات تجعلها محور الاستثمار العالمي وتوطين التقنيات والمعرفة. توفير وتطوير الفرص الاستثمارية وجذب الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم برامج مساعدة ومحفزة للمستثمرين. وتوفير فرص استثماريه للمستثمرين الأجانب فريدة وغير مستغلة وغير مسبوقة.

وقد أجمل سمو ولي العهد، في كلمته بمناسبة إطلاق الرؤية ذلك بقوله: «إن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون محركا لاقتصادنا وموردا إضافيا لبلادنا».

أولت المملكة السعودية الاستثمار الأجنبي أهمية خاصة لذا عملت على تطوير كافة المحاور المنظمة للاستثمار الأجنبي حيث قامت بإصلاحات عدة على كافة المحاور المسئولة عن تنمية الاستثمار الأجنبي في المملكة. ومن أهم تلك المحاور:

- الإصلاحات التشريعية.
- الإصلاحات القضائية (تسوية المنازعات)
- الإصلاحات الإدارية

وسوف يشتمل بحثنا هذا على أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

المطلب الأول

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعريف الاستثمار الأجنبي

الاستثمار نوعان؛ إما أن يكون استثمارا محلياً أو يكون استثمارا أجنبياً. الاستثمار المحلي هو الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على أرباحه مستثمرون يحملون جنسية الدولة المحتضنة لهذه الاستثمارات سواء كانوا أفرداً أم شركات وسواء تم العمل عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص.

ويقصد بالاستثمار الأجنبي كل استثمار خارج حدود دولة المستثمرين وبهذا يعد استثماراً أجنبياً للدول المستثمر فيها. وبالنسبة لمحل الاستثمار الأجنبي فقد يكون في دولة واحده فقط، أو في مجموعة من الدول، بواسطة شركة او حتى أفراد. لذا فيستلزم في الاستثمار الأجنبي أن يكون هناك انتقال عبر حدود الدول المختلفة للشركات أو لرؤوس الأموال الاستثمارية او التكنولوجيا وكافة الموارد الاقتصادية الأخرى بهدف تعظيم الأرباح وتحقيق المنافع الناتجة عن تلك الاستثمارات[١].

---

١ محمد عبد اللطيف خطاب، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع والاربعون، بغداد ٢٠١٦، ص٣٤٨

وعرف قانون الاستثمار الاجنبي في المملكة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ بتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ الاستثمار الأجنبي في المادة الاولي منه حيث نصت على ". . . هـ- المستثمر الأجنبي: الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية.

و- الاستثمار الأجنبي: توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا القانون.

ز- رأس المال الأجنبي: يقصد برأس المال الأجنبي في هذا القانون على سبيل المثال وليس الحصر: الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لأجنبي . . .". وورد نفس النص تقريبا في المادة الاولي من لائحة قانون الاستثمار الاجنبي في المملكة.

كما عرف مشروع قانون الاستثمار الأجنبي الجديد في المملكة العربية السعودية الاستثمار الاجنبي فنصت المادة الأولى منه على " . . . - المستثمر: أي شخص طبيعي أو اعتباري يستثمر في المملكة.

- المستثمر المحلي يقصد به:

١) شخص طبيعي يحمل الجنسية العربية السعودية أو يعامل معاملة مماثلة للمواطن السعودي بموجب القوانين أو القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء.

٢) شخص اعتباري مؤسس في المملكة يكون مالكوه من الأشخاص الطبيعيين الحاملين للجنسية العربية السعودية، أو مؤسس داخل المملكة أو خارجها ويعامل معاملة مماثلة

لشخص اعتباري مؤسس في المملكة بموجب القوانين أو القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء

– المستثمر الأجنبي: كل مستثمر في المملكة لا يعد مستثمرا محلياً.

– الاستثمار: كل أصل يتملكه المستثمر أو يسيطر عليه بشكل مباشر وتكون له خصائص الاستثمار، سواء من حيث تحمل المخاطر وتوظيف رأس المال فيه أو أي موارد أخرى، وتحقيق المنفعة والربح خلال فترة زمنية معينة، ويكون منشأ أو قائما أو مستحوذاً عليه وفقا القوانين واللوائح السارية في المملكة. ويمكن أن يتخذ الاستثمار أحد الأشكال الأتية . . ."

وعرف القانون الموحد لاستثمار رأس المال الأجنبي بدول مجلس التعاون الصادر في ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م الاستثمار الأجنبي فنص في المادة الأولى على ". . . رأس المال الاجنبي: كل ما يمكن تقويمه بالنقد من حقوق مادية ومعنوية، أو المحول او الوارد من خارج دول المجلس لأغراض الاستثمار المملوكة لأشخاص طبيعيين واعتباريين من غير مواطني دول المجلس طبقاً لهذا القانون. ويشمل ذلك العوائد الناجمة عن استثمار رأس المال الاجنبي.

الاستثمار: توظيف رأس المال الاجنبي في نشاط مرخص له طبقا لهذا القانون في الدول المعنية..."

والاستثمار الأجنبي يوجد منه نوعان هما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر[١]. والاستثمار الأجنبي المباشر هو محل بحثنا هذا.

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في الفقه

الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الحقيقي المنتج في الدولة المضيفة، ويتم ذلك بنقل المال النقدي، أو العيني، أو التقنية التكنولوجية، أو الخبرات العملية والفنية، للمساهمة في زيادة الإنتاج الحقيقي من الخدمات والسلع، وتحقيق التقدم العلمي، وتنمية الخبرة العملية والفنية،[٢].

وعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً بأنه ممارسة المال الأجنبي لنشاط معين في دولة اخرى من خلال قيام شخص ما أو شركة بالاستثمار في مشروعات خارج حدود الوطن الأم على ان يرافق هذا النوع من الاستثمارات انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى الدولة الاخرى.

كما عرف بأنه قيام إحدى الأفراد او المؤسسات بشراء وتملك الأصول الرأسمالية أو القيام بالمشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية في دولة اخرى على ان يكون لهم

---

١ معاوية أحمد حسين جامعة ظفار، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد ٢، المجلد ٢٨، جدة، ٢٠١٤م/١٤٣٥هـ، ص١٠٥

٢ أمجد سالم يونس القويدر، أمجد سالم قويدر لطايفه، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على الاقتصاد السعودي دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٨م)، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الازهر، المجلد ١٨، العدد ٥٢، ٢٠١٤، ص ١٧٩

قوة تصويتية في الإدارة، وان يكون للمستثمر الأجنبي حصة تؤهله للتأثير على قرارات الإدارة والمشاركة في الإدارة[١].

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة، كتملك أصول في مشروع قائم أو إنشاء مشروع جديد بالكامل أو تطوير مؤسسه قائمة في دولة معينة، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة أو من خلال عمليات الدمج مع مشروع قائم [٢]. ويتسم هذا المفهوم بالشمولية[٤٣].

وتختلف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف طبيعته وطريقة تأثيره كما يلي:

---

١ اسمهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١٣، ص٦٢

٢ حسن خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر – تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، عدد ٢٠٠٤، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ٣

٣ معاوية أحمد حسين جامعة ظفار، مرجع سابق، ص١٠٥

٤ ومن اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر امتلاك أحد المستثمرين الأجانب حصة ١٠٪ من أسهم إحدى المؤسسات في دولة معينة، والتأثير في إدارة هذه المؤسسة، ويمتد الاستثمار الأجنبي ليشتمل أيضاً على الائتمان والاقتراض، وعقود الإدارة، وحقوق الترخيص والامتياز، وعقود تسليم المفتاح، والاندماج بين الشركة في الدولة الأم، والشركة في الدولة المضيفة. للمزيد راجع: سوزان جلال عبد الشافي الكناني، المركز القانوني المالي للمستثمر الأجنبي في ضوء قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق جامعة أسيوط، العدد ٤٦، ديسمبر ٢٠١٩، ص ٥٨٧

الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي: عندما تدخل شركة أجنبية في السوق المحلية لإنتاج سلع وسيطة تستخدم في إنتاج المنتجات النهائية التي تنتجها، وذلك بهدف تخفيض التكلفة خصوصاً عندما تستخدم المواد الأولية بالدولة المضيفة.

الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: عندما تقوم شركة أجنبية بالدخول للسوق المحلية لإنتاج نفس السلعة التي تنتجها في موطنها الأصلي. وتلجأ الشركات لهذا لتعظيم نشاطها بالأسواق الجديدة. ويتجه لهذا النوع من الاستثمار عندما توجد عوائق تجارية أمام الشركة في دخول هذه الأسواق.

الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الاستحواذ والاقتناء: عندما تنتقل ملكية منشأة محلية تعمل إلى مستثمر أجنبي، ولا يترتب على هذا خلق الوظائف ولا رفع للطاقة الانتاجية وإنما يكون الهدف تحفيض النفقات المطلوبة مثل نفقات استخراج الرخص والتصاريح وإنشاء مباني جديدة وشراء المعدات.

الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المشاريع الجديدة: عندما تبدأ شركة أجنبية بمشروع جديد. وهذا النوع من الاستثمار مفيد جدا للبلد المستضيف لأنه غالبا ما يجلب التقنية والتكنولوجيا ويخلق فرص عمل ويعظم القدرة الانتاجية[١].

[١] صلاح الصيعري، وأحمد البكر، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة لإدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، ديسمبر ٢٠١٦م، ص٤

المطلب الثاني

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد قلباً نابضاً للاقتصاد سواء الوطني أو الدولي فلها دور مهم في تنمية الاقتصاد من خلال إتاحة رأس المال اللازم لسد فجوتي الموارد المحلية والخارجية، ونقل التقنية والتكنولوجيا والخبرات الإدارية والعلمية الحديثة، وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية، وتنمية الموارد المحلية والنفاذ لأسواق التصدير الخارجية[١]، والتي تعد عناصر لازمة وضرورية لتنمية اقتصاديات الدول[٢].

المملكة العربية السعودية من الدول التي بذلت الكثير من الجهود لتحسين بيئتها الاستثمارية[٣]، ليس رغبةً في اجتذاب رؤوس الأموال الاجنبية فحسب، إنما لأجل نقل التقنية والتكنولوجيا الحديثة في التصنيع وتوطينها، واستقطاب الخبرات العلمية والفنية والتقنية والادارية، والاستفادة من التقدم العلمي لتحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على زيادة إيرادات الدولة غير النفطية، وإيجاد عدد كاف من

---

[1] Paul Streater, The contribution of private overseas Investment to development, Colombia University Conference of international economic development, 1970, dec., No. 27.

[٢] وان كان هناك رأياً آخر في الفقه يري الجانب السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المستضيف لتلك الاستثمارات للمزيد راجع: PINTO, Pablo M. and ZHU, Boliang, Fortune or Evil? The Effect of Inward Foreign Direct Investment on Corruption, International Studies Quarterly, Vol. 60, 2016, page 693.

[٣] إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي (النص الكامل)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٦٦

الوظائف الجديدةٍ. حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تهيئة الاقتصاد الوطني للتحول نحو الاقتصاد القائم على التقنية والمعرفة من خلال إسهاماتها في التطوير العلمي والتقني ودعم عمليات نقل التقنية للمملكة.

وحرصت المملكة العربية السعودية على مواكبة التطورات العلمية والاقتصادية العالمية والوفاء بمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي. لذا عملت على تنمية وتطوير كافة المحاور التي من شأنها تحفيز وتشجيع المستثمر الأجنبي والشركات الأجنبية في اتخاذ قرارهم بالاستثمار في المملكة، وتقرير العديد من المزايا والحوافز والضمانات للمستثمرين الاجانب[1].

أهمية التنظيم للاستثمارات الأجنبية المباشرة

القرارات الاقتصادية داخل الدولة تظهر في الاغلب في صورة تشريعات او لوائح او قرارات ادارية. فوجود نص قانوني دقيق وواضح وفعال يعتبر شرط أساسي لتنمية النشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار الاجنبي، وعدم وجوده يعتبر عقبة أمام أي شركة اجنبية او مستثمر أجنبي، أضف إلى ذلك اهمية توافر الجهاز القضائي الناجز والعادل والفعال وإتاحة المجال لتسوية المنازعات قضاءً او تحكمياً في حالة الرغبة في هذا، وكذلك وجود الجهات الإدارية والتنفيذية المحايدة والمتخصصة والقادرة على تنفيذ الأحكام والقرارات بالسرعة والدقة والفاعلية وبتكلفة مناسبة وغير مبالغ فيها.

[1] ktonio R. purra, Principles Governing Foreign Investment as Reflected in National Investment Codes ICSID Review, Foreign Investment Law Journal, Volume 7, NO. 2 (Fall 1992) P, 535

٨- تطور تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

أ- أهمية التنظيم القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة

الحماية القانونية تعد من أهم عناصر تهيئة المناخ الاستثماري الأجنبي داخل الدولة، فهي المعيار الأمثل الذي يمكن المستثمر الأجنبي والشركات الأجنبية من بناء توقعاتهم تبعا لما قد يتوفر لهم من ضمانات قانونية وما يحيط به من ظروف وعوامل تطمئن المستثمر الأجنبي والشركات الأجنبية ويعتمد عليها في تقديرهم لتحقيق استثماراتهم المباشرة لأهدافها. فتزدهر الاستمارات الاجنبية المباشرة وتنمو وتنجح وتزدهر، بما يتوفر لها من مناخ قانوني ملائم[١].

فكلما كان هناك قانون واحد للاستثمار الاجنبي ملائم لاحتياجات الاستثمار الاجنبي ويتسم بالدقة والوضوح ولا يتضارب مع باقي القوانين الأخرى ذات الصلة وكلما أتى بالضمانات الكافية مثل عدم التأميم أو المصادرة وخلافه وضمان الحرية الكاملة في تحويل الأرباح لظهر أثر كل هذا جلياً في بس الطمأنينة في نفوس المستثمرين الأجانب وحدثت التنمية المنشودة في أرقام الاستثمار الأجنبي داخل الدولة[٣٢].

ويجب العمل على الاستقرار القانوني واحترام حق المستثمرين الأجانب في عدم الخضوع لقوانين مفاجئة تخل بحساباته الاستثمارية والاقتصادية، ولكن هذا الاستقرار القانوني لا

---

[١] عبد الرحمن بن عبد العزيز القاسم، الحماية القانونية للمال الأجنبي الخاص المستثمر في المملكة العربية السعودية، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، نوفمبر، ١٩٩٧، ص ٢٩٣

٢ محمد عبد اللطيف خطاب، مرجع سابق، ص٣٥٣

[3] Scott Norman Carison, Foreign Investment law and Foreign Direct Investment in Developing countries: Albania.s Experience, International Lawyer, Vol. 29, 1995, P. 595

يعني بأي شكل الجمود والبعد عن التطوير القانوني لمواكبة أحدث القوانين الدولية والقدرة على تطبيقه تطبيقاً سليما[١].

ولأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتنافس العديد من الدول للفوز بجذب المزيد من تلك الاستثمارات وعلى رأس تلك الدول تأتي المملكة العربية السعودية لإدراكها المبكر بدور أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا قامت بسن العديد من القوانين واللوائح والقرارات لتشجيع الاستثمار الاجنبي.

ب- أهمية التنظيم القضائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

وجود قانون فعال وقادر على توفير الحماية للاستثمار الأجنبية المباشرة يعد من أهم عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي فهو يعد من أهم العوامل التي تساهم في إيجاد مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي، لذا نصت كثير من الدول في قوانينها الداخلية على تنظيم لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتنص المادة الأولى من القانون الأساسي للحكم للملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ على: "المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم "ولغتها هي اللغة العربية" وعاصمتها مدينة الرياض." وبذلك فكل الأمور بالمملكة العربية السعودية تحكم بالشريعة الإسلامية وما يصدر على الجهات المختصة من قوانين ولوائح مختلفة.

---

١ هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبة المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر ٢٠١٧، ٢٠١٧م، ص ٤١

ج- أهمية التنظيم الاداري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعد الإجراءات الإدارية المعلقة بالاستثمار الأجنبي من المحددات الاساسية التي يقع عليها عبء نجاح أو فشل جذب الاستثمار الاجنبي وتحفيزه، فالمستثمر الأجنبي كثيرًا ما يدخل في اهتماماته سرعة إصدار تراخيص وتصاريح الأعمال والإجراءات البنكية والموافقات الإدارية والسجل التجاري والتخليص الجمركي، ووضوح هذه الاجراءات وشفافية تطبيقها. ففي أي جهاز إداري يسود فيه الإهمال او الفساد وتغيب فيه الرقابة والمساءلة لن يكون في استطاعة الهيكل الاداري أن يعمل بأسلوب كفء ويحقق آمال المستثمرين الاجانب.

فتوفر البيئة الإدارية والمؤسسية في الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير مهم على جذبه، نظرا لتأثيرها على تيسير عمل تلك الاستثمارات وعلى تكلفة معاملاتها وعلى زيادة أو تقليل درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين الاجانب المحتملين، فكلما كانت الاجهزة الإدارية القائمة على مراقبة وإدارة الاستثمار الأجنبية يتميز بالتنظيم والدقة وعدم تفشي البيروقراطية، ساعد ذلك في جذب الاستثمار الاجنبي.

ولنجاح الجهاز الاداري في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب عليه إتاحة المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر الأجنبي بشكل تفصيلي واضح ودقيق وفي الوقت المناسب وأن تكون الاجراءات الإدارية محددة وواضحة بدقة.

المبحث الثاني:

التطور التشريعي لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون السعودي

تحول اقتصاد المملكة العربية السعودية من اقتصاد مغلق وغير متنوع، إلى اقتصاد مفتوح ومتنوع ومرن، لإيمان المملكة واهتمامها بالاستثمار وفوائده وخصوصا الاستثمار الأجنبي. ومر تنظيم الاستثمار الأجنبي في المملكة بخمس مراحل على النحو الآتي:

- قانون الاستثمار الأجنبي رقم ١/٥١٥٤ بتاريخ ١٣٧٦/١٠/١٥هـ الموافق عام ١٩٥٧/٥/١٥م

- قانون الاستثمار الأجنبي رقم ٣٥ بتاريخ١٣٨٣/١٠/١١هـ الموافق ١٩٦٤/٢/٢٥م

- قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤) بتاريخ ١٣٩٩/٢/٢هـ الموافق ١٩٧٩/١/١م

- قانون الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ بتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ الموافق ٢٠٠٠/٤/١٠م

- مشروع قانون الاستثمار الجديد

وسوف يتم دراسة تلك المراحل الخمسة في ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: قوانين الاستثمار السعودية السابقة

المطلب الثاني: قانون الاستثمار السعودي الحالي

المطلب الثالث: مشروع قانون الاستثمار السعودي

المطلب الأول:

قوانين الاستثمار السعودية السابقة

أ- قانون الاستثمار الأجنبي رقم ١/٥١٥٤ بتاريخ ١٣٧٦/١٠/١٥هـ الموافق عام ١٩٥٧/٥/١٥م

بدا تنظيم الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية بصدور القانون رقم ١/٥١٥٤ بتاريخ ١٣٧٦/١٠/١٥هـ. والمكون من ثلاث وعشرون مادة، واتسم هذا القانون بالتشدد تجاه الاستثمارات الأجنبية فرغم سماحه للمستثمرين الاجانب بالمملكة لكنه اشترط على الا تقل نسبة رأس المال الوطني السعودي عن ٥١٪ من إجمالي التمويل؛ ضماناً لعدم سيطرة المستثمرين الاجانب على مجريات الأمور في إدارة الشركات. كما اشترط ألا يقل عدد الموظفين السعوديين عن ٧٥٪ من اجمالي الموظفين، كما منع القانون إعادة تحويل المستثمر لرأسماله الناتج عن الأرباح أو فائض التصفية إلا بعد مرور سنوات طويلة، كذلك لم يوفر القانون اية إعفاءات ضريبية أو جمركية للاستثمارات الأجنبية. لهذا لم يكن جاذباً لرؤوس الأموال الأجنبية في حينه.

ب- قانون الاستثمار الأجنبي رقم ٣٥ بتاريخ١٣٨٣/١٠/١١هـ الموافق ١٩٦٤/٢/٢٥م

لاستشعار المملكة العربية السعودية في مرحلة مبكرة بأهمية الاستثمار الأجنبي عملت على إتاحة مجال أكبر للاستثمارات الأجنبية، وكان القرار بإصدار قانون جديد للاستثمار الأجنبي رقم ٣٥ بتاريخ١٣٨٣/١٠/١١هـ. وتميزت تلك المرحلة بالتشجيع المتحفظ للاستثمارات الأجنبية، بما يشكل تطور معقول في تنظيم الاستثمار الأجنبي في المملكة، ولكنه لم يأتي بمزايا جوهرية، حيث قرر القانون إعطاء المستثمرين الأجانب بالمملكة عدد من الحوافز التشجيعية، أهمها تمتعه بنفس المزايا المتمتع بها رأس المال الوطني والمنصوص عليها بقانون حماية وتشجيع الصناعات الوطنية والإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات بشرط ألا تقل نسبة رأس المال الوطني عن ٥٢٪ من إجمالي تمويل المشروع.

ج- قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤) بتاريخ ١٣٩٩/٢/٢هـ الموافق ١٩٧٩/١/١م

الغي القانون السابق وصدر قانون جديد آخر لاستثمار رأس المال الأجنبي بالمملكة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٤) بتاريخ ١٣٩٩/٢/٢هـ الموافق ١٩٧٩/١/١م لمواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. وقد اتى هذا القانون بشكل أفضل من القانونين السابقين، فجاء معبرًا عن حاجة الدولة للتكنولوجيا والتقنية الحديثة والخبرة الفنية بما يدعم الاقتصاد الوطني، وإضافة روافد جديدة للدخل وخلق فرص عمل جديدة ومميزه للمواطنين.

المطلب الثاني:

قانون الاستثمار السعودي الحالي

بنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تنافس عدد كبير من الدول المختلفة على جذب الاستثمارات الأجنبية والفوز بأكبر نصيب منها. وكانت المملكة العربية السعودية من أكثر تلك الدول إدراكاً لأهمية الاستثمارات الأجنبية فاجتهدت في كل المحاور المحفزة للمستثمر الأجنبي في اتخاذ قراره بالاستثمار في دوله ما.

صدر قانون الاستثمار الأجنبي والمعمول به حالياً بالمرسوم الملكي رقم م/١ بتاريخ ١٤٢١/١/٥ الموافق ٢٠٠٠/٤/١٠م وقرار مجلس الوزراء رقم١ بتاريخ ١٤٢١/١/٥ الموافق٢٠٠٠/٤/١٠م. سنة ١٤٢١هـ. ويتكون القانون من ثماني عشرة مادة، وصدرت لائحته التنفيذية بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم (٢٠/١) بتاريخ ١٤٢٣/٤/١٣هـ الموافق ٢٠٠٢/٦/٢٤م ونشرت بجريدة ام القرى بالعدد رقم (٣٩٠٤) في ١٤٢٣/٦/٧هـ وتتكون اللائحة من ست وعشرين مادة. وتم إصدار لائحة تنفيذية جديدة لقانون الاستثمار الأجنبي بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم (٧٤/٢) بتاريخ ١٤٣٥/٥/١٢هـ والمنشورة بتاريخ الجمعة ١٤٣٥/٥/٢٧هـ الموافق ٢٠١٤/٣/٢٨ م وتتكون اللائحة الجديدة لقانون الاستثمار

الأجنبي من اثنين وعشرين مادة وتنص المادة ٢٢ منها على "تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية، وتعد نافذة من تاريخ النشر."[١].

وصدرت عدة تعديلات على قانون الاستثمار الأجنبي الحالي ولائحته التنفيذية أهمها:

– الأمر السامي رقم (٦٧٢٢/م ب) بتاريخ ١٤٢٧/٩/١١هـ بخصوص دخول المستثمر الأجنبي المرخص له بالعمل في المنافسات الحكومية طبقاً لقانون الاستثمار الأجنبي.

– قرار المجلس الاقتصادي الاعلى رقم (١/٢٨) بتاريخ ١٤٢٨/٣/٥هـ بخصوص قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي.

[١] ومن أهم النقاط التي استحدثتها اللائحة الجديدة إلغاء لجنة تسوية منازعات الاستثمار، وذلك اتساقاً مع القوانين القضائية الجديدة التي تتضمن إنشاء محاكم متخصصة فوفقاً للتعديلات القضائية الجديدة يتضمن القانون القضائي الجديد إنشاء محاكم متخصصة من ضمنها المحاكم التجارية والتي تتضمن قضاة متخصصين من ذوي الخبرة. فضلاً عن وجود محاكم للاستئناف ومحكمة عليا. وينسجم هذا مع التوجهات والمبادئ العامة التي أسست لها التنظيمات القضائية الجديدة ويتماشى مع المبادئ المتعارف عليها عالمياً. وقد وكانت التعديلات القضائية الجديدة السبب الأساسي وراء إلغاء المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية القديمة لقانون الاستثمار الأجنبي والتي كانت تنص على "يشكل مجلس الإدارة وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من القانون لجنة مكونة من رئيس وعضوين على الأقل تسمى "لجنة تسوية منازعات الاستثمار" للنظر في المنازعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين المتعلقة باستثمار مرخص له بموجب القانون، تعمل على تسوية المنازعة ودياً، فإذا تعذر ذلك يتم حسم النزاع نهائياً عن طريق التحكيم وفقاً لقانون التحكيم الصادر بمرسوم ملكي ولائحته التنفيذية."

- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم (٨٥٣/١) بتاريخ ١٤٣٥/٠٩/١٩هـ بخصوص إلغاء الفقرة (٣) من المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الأجنبي الصادرة بقرار مجلس الإدارة رقم (٧٤/٢) بتاريخ ١٤٣٥/٥/١٢هـ.

- قرار المجلس الاقتصادي الاعلى رقم (٣/٣٥) بتاريخ ١٤٣٥/١٢/١هـ بخصوص تعديل قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي.

- قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٧) بتاريخ ١٤٣٧/٩/٨هـ بخصوص الموافقة على الضوابط والشروط اللازمة للترخيص للشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ملكية (١٠٠٪).

- قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٣) بتاريخ ١٤٤٠/٢/١٤هـ بخصوص تعديل قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي.

- قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٤) بتاريخ ١٤٤٠/٥/١٦هـ بخصوص ادخال تعديلات على تنظيم الهيئة العامة للاستثمار وقانون الاستثمار الأجنبي.

- قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٥) بتاريخ ١٤٤١/٢/٢هـ بشأن حذف الفقرة (٧/ب) من البند (أولاً) من قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي.

- قرار مجلس الوزراء رقم (٧٠٣) بتاريخ ١٤٤٢/١١/٢٦هـ بشأن تعديل قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي.

- قرار مجلس الوزراء رقم (٨٣) بتاريخ ١٤٤٣/١/٣٠هـ بشأن تعديل المادة (الثالثة) من قانون الاستثمار الأجنبي.

ويتضمن قانون الاستثمار الأجنبي تنظيماً شاملاً للاستثمار الأجنبي بالمملكة من حيث الشروط والإجراءات، وأنواع النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي، والامتيازات والحوافز والضمانات التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي، وحقوق والتزامات المستثمر الأجنبي وحصاناته، وصلاحيات وواجبات وزارة الاستثمار، ومخالفات القانون والعقوبات المحددة لتلك المخالفات، وجهة البت في تلك المخالفات وكيفية التظلم منها، وأحكام تسوية المنازعات. وقرر القانون انشاء الهيئة العامة للاستثمار والتي تولت إصدار اللائحة التنظيمية لهذا القانون[١].

وفي القانون الحالي تم منح المزيد من المزايا التشجيعية والضمانات التي تتميز بالمرونة والوضوح، لم تكن متاحة في قانون استثمار رأس المال الأجنبي سواء الملغى، أو ما سبقه من قوانين. حيث نص في مادته السادسة على: "يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا القانون بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب القوانين والتعليمات." ومنها إمكانية تملك المستثمر الأجنبي لكامل مشروعه وحرية تدفق الأموال من المملكة وإليها وإمكانية الحصول على القروض الميسرة وحقه في تملك العقارات العائدة للمشروع بما في ذلك السكن والمكاتب واحترام الملكية الخاصة وفتح القانون كافة المجالات أمام المستثمر الأجنبي[٢] وأتاح عدداً من الإعفاءات الضريبية والجمركية.

---

[١] سعد سعيد مقبل آل جمعان، التطورات القانونية في قانون الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية القانون بجامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠١٥، ص٢٥

[٢] المرجع السابق، ص٢٥

٨- تطور نظم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

ومن أهم الضمانات القانونية التي يتمتع بها المستثمر الاجنبي في المملكة حماية ملكيته الخاصة من نزع الملكية[٢١]. فلا يمكن نزع الملكية الخاصة للمستثمر الأجنبي الا للمنفعة العامة[٣] وبحكم قضائي ومقابل تعويض عادل. ويجب توافر عدد من الضوابط أهمها أن يكون الباعث لنزع الملكية الخاصة هو تنفيذ مشروع معتمد في ميزانية الدولة. ومع ذلك يجوز تعويض المستثمر الأجنبي[٤] حتى ولو لم يتوافر هذا الضابط.

1 Brownlie, Principles of Public International Law (Oxford: Oxford University Press, 2003) p. 508

2 Mann Mimi, Saudi Arabia: New Foreign Investment Law, Middle East Executive Report, Vol 22 No. 12, December 1999, p. 7

3 Hailbronner, "Foreign Investment Protection in Developing Countries in Public International Law", in T. Oppermann, E, Petersmann (eds.), Reforming the International Economic Order: German Legal Comments (Duncker & Humblot, Berlin :1987), p.99: 104.

4 M. Somarajah, The International law on Foreign Investment, third edition, Cambridge University Press, 2010, p.409

المطلب الثالث:

مشروع قانون الاستثمار السعودي الجديد

تهدف وزارة الاستثمار من إصدار مشروع قانون الاستثمار[١] تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة وتطوير التعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتعزيز تنافسيتها لتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الاجنبي الهادفة لتحقيق تطلعات رؤية المملكة (٢٠٣٠)، ومواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية التجارية والاقتصادية والاستثمارية. وإحداث تغيير جذري في البيئة الاستثمارية الأجنبية للمملكة لجعلها أكثر تنافسية وجاذبية للمستثمرين الأجانب.

واشتمل مشروع قانون الاستثمار السعودي على عدد من المبادئ والأحكام الموضوعية والإجرائية تحكم وتنظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك في شكل عناصر رئيسية تضمنت: أحكام عامة وتعريفات، والهدف من القانون ونطاق التطبيق، حقوق والتزامات المستثمرين، والممكنات الاستثمارية، والتسجيل، وقائمة الأنشطة المستثناة والمقيدة، ومتطلبات الترخيص، وطرق تسوية المنازعات، والعقوبات، طرق التظلم، والالتزامات

---

[١] قامت وزارة الاستثمار بعمل استطلاع لمشروع قانون الاستثمار على منصة "استطلاع" التابعة للمركز الوطني للتنافسية، لأخذ آراء الباحثين والجهات الحكومية والقطاع الخاص، اعتبارًا من اليوم ١٤٤٣/٩/٤هـ وتم عمل الاستطلاع مرة أخرى اعتبارا من ٢٠٢٢/٤/٥ وحتى ٢٠٢٢/٥/٥ وموقعه الالكتروني https://istitlaa.ncc.gov.sa/ar/Trade/Misa/1234/Pages/default.aspx بهدف تطوير قانون الاستثمار الأجنبي الحالي، وتحسين البيئة التنظيمية للاستثمار في المملكة وتعزيز تنافسيتها، ومواكبة المستجدات والمتغيرات الاقتصادية والاستثمارية العالمية إضافة إلى تبني أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بقوانين الاستثمار.

الدولية، والأنشطة والمناطق الاقتصادية الخاصة والحقوق المكتسبة، والاحكام الختامية المشتملة على التنفيذ واللائحة والنشر والنفاذ، موزعة على سبع عشرة مادة جاءت على النحو الآتي:

جاءت المادة (الأولى) متضمنه تعريفات للمصطلحات والعبارات الواردة في مشروع القانون، وذلك لبيان معناها بغرض الدقة والوضوح ودفعا للالتباس، ويشمل ذلك تعريف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار المباشر، والمناطق والأنشطة الاقتصادية الخاصة، كما شملت المادة (الأولى) تعريف المستثمر المحلي والأجنبي. وتضمنتا المادتين (الثانية – الثالثة) بيان عن هدف مشروع القانون ونطاق تطبيقه. كما المادة الرابعة فقد تضمنت الضمانات والحقوق التي يكفلها المشروع للمستثمرين الاجانب، ومن اهمها ضمان حرية إدارة المشروع، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وضمان عدم المصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة جزئيا أو كليا إلا بحكم قضائي نهائي وبشرط توافر المنفعة العامة والمقابل العادل. وتضمنت المادة الخامسة أهم الالتزامات المفروضة على المستثمرين الاجانب، ومن اهمها إلزام المستثمرين الأجانب بالقيام بالعمل من خلال مقر لهم داخل المملكة، واستيفاء كل المعايير الوطنية لحوكمة الشركات حسب القطاع الذي تمارس فيه الأعمال، وأوضحت المادة السادسة الممكنات الاستثمارية التي سوف تمنح للمستثمرين الأجانب لتشجيع واستقطاب الاستثمار الاجنبية المباشرة وتنميتها وأحكام منح تلك الممكنات على ان يبنى هذا على أسس موضوعي دون تمييز[1].

[1] A. Maniruzzaman, "Expropriation of Alien Property and the Principle of Non-Discrimination in International Law of Foreign Investment: An Overview", 8 J. Transnat'l L. & Pol'y 57 (1998) 69; D. Palmeter & P. Mavroidis, "The WTO Legal System: Sources of Law", p. 92

واشتملت كل من المواد السابعة والثامنة والتاسعة على أحكام تتعلق بآلية تسجيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآلية اصدار الترخيص للمستثمرين الأجانب في الأنشطة المحددة في "قائمة الأنشطة المستثناة والمقيدة". وحدد المادة العاشرة طرق تسوية المنازعات سواء كانت هذه المنازعات بين المستثمرين الأجانب والجهات المختصة أو بين المستثمرين الاجانب والمستثمرين الوطنيين، وتعزيز اللجوء للوسائل البديلة لحل المنازعات، ومن أهمها التحكيم، بينما جاءت المواد الحادية عشرة والثانية عشرة بتوضيح ببيان العقوبات التي تفرض على مخالفي أحكام هذا المشروع، وقد روعي فيها التدرج حسب جسامة المخالفة وتكرار ارتكابها، وحددت طرق التظلم ضد القرارات الصادرة وفقاً لأحكام مشروع القانون. وأوضحت المادتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة وجوب عدم وجود تعارض بين مشروع القانون. كذلك وجوب عدم وجود تعارض بين مشروع القانون والقوانين واللوائح المنظمة للأنشطة الاقتصادية الخاصة في المملكة. وأختتم مشروع هذا القانون أحكامه بالمواد الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والمتضمنة أحكاما إجرائية نظمت تطبيق وتنفيذ مشروع القانون، بالإضافة اعداد اللائحة التنفيذية المشروع القانون ونشر تاريخ نفاذ هذا القانون وإلغاء القانون الحالي.

تهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠م إلى تحقيق التوازن المالي ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتقليص الاعتماد على النفط عبر تحديد هداف استراتيجية تسعى الجهات الادارية المشاركة في تحقيقها، ويعتبر تشجيع الاستثمارات الاجنبية وتنميتها من أولويات الرؤية حيث حرصت على تهيئة بيئة طموحة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، من خلال تجسيد أحد أهدافها والمتمثلة في رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي

الناتج المحلي عبر توليد فرص استثمارية جاذبة ومحفزة وذات مردود وجدوى اقتصادية.

وقد أعلنت الهيئة العامة للاستثمار عن مشروع قانون الاستثمار الجديد وطرحته للمناقشة مع مجتمع الاعمال داخل المملكة وصولا الي أفضل صيغه له، ومازال مشروع قانون الاستثمار الجديدة هذا تحت الاعداد ولم يصدر بعد.

ويهدف مشروع قانون الاستثمار لتنظيم جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة المملوكة للمستثمرين المحليين والأجانب سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، وكذلك الاستثمارات المملوكة للشركات الحكومية، ويستثنى من ذلك الاستثمارات في الأنشطة والمناطق الاقتصادية المنظمة بموجب قوانين ولوائح وقرارات خاصة، كالمناطق الاقتصادية الخاصة والأسواق المالية. ويرجع السند القانوني لمشروع قانون الاستثمار الى اختصاص وزارة الاستثمار بتنظيم الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن ذلك الرفع بمشاريع القوانين واللوائح الاستثمارية، بالإضافة الي اقتراح تعديل القوانين واللوائح القائمة فعلاً، وذلك بناء على:

١- نص المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم (٥٩٤) بتاريخ ١٤٤٢/١٠/١٣هـ الخاص بتنظيم وزارة الاستثمار "الوزارة هي الجهة المختصة والمرجع الرئيس في المملكة فيما يتعلق بتنظيم الاستثمار المحلي والأجنبي وتنميته، والنهوض بمقوماته، وتشجيعه وحماية المستثمرين، ولها -دون إخلال باختصاصات ومسؤوليات الجهات الأخرى- القيام بكل ما يلزم في سبيل تحقيق أهدافها". وكذلك نص الفقرة الثالثة من المادة الثانية

"اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالاستثمار، ومراجعة القوانين القائمة واقتراح تعديلاتها، ورفعها لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة".

٢- التوجيه المتضمن في برقية الديوان الملكي رقم (١٦٩١٧) بتاريخ ١٤٤٠/٣/٢٧هـ، والقاضي بقيام وزارة الاستثمار بمراجعة الأحكام القانونية ذات العلاقة بالاستثمار بما يتوافق مع رؤية المملكة٢٠٣٠، ومبادئ وسياسات الاستثمار وأفضل الممارسات الدولية، لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي والنظر في إعداد مشروع متكامل لتنظيم الاستثمار الأجنبي.

٣- الاستراتيجية الوطنية للاستثمار والمبنية على أربع ركائز رئيسية تشمل: فرص الاستثمار، المستثمرون، التمويل، والقدرة التنافسية والممكنات الاستثمارية لتعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة عن طريق الاستفادة من القدرات الاستثمارية بالمملكة والصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٤) بتاريخ ١٤٤٣/٢/٢٨هـ، والتي تضمنت مبادرة إعداد قانون متكامل ينظم الاستثمار الأجنبي يتوافق مع رؤية المملكة (٢٠٣٠) ومستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وأفضل الممارسات الدولية ليحل محل قانون الاستثمار الأجنبي الحالي.

المبحث الثالث

التطور الإداري لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون السعودي

يقصد بإدارة الاستثمار الأجنبي الاجهزة الإدارية المختصة دون غيرها بإدارة الاستثمار الأجنبي والاشراف عليه ورقابته، والوزارة المعنية بشئون الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية هي وزارة الاستثمار والتي حلت محل الهيئة العامة للاستثمار. وترتبط وزارة الاستثمار بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي حل محل المجلس الاقتصادي الأعلى. وعلي سوف ينقسم هذا المبحث الي أربعة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: المجلس الاقتصادي الأعلى

المطلب الثاني: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

المطلب الثالث: الهيئة العامة للاستثمار

المطلب الرابع: وزارة الاستثمار

المطلب الأول:

المجلس الاقتصادي الأعلى

لم يعد هناك وجود للمجلس الاقتصادي الأعلى حيث تحول إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. كان المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وكان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء نائبًا للرئيس بالإضافة إلى

عضوية كل من رئيس اللجنة العامة المجلس الوزراء واثنين من وزراء الاقتصاد والمالية والعمل والشئون الاجتماعية والبترول، والثروة المعدنية، والتخطيط، والتجارة.

وكان انعقاد المجلس الاقتصادي الأعلى يتم بحضور أغلبية أعضائه بمن فيهم الرئيس أو نائب الرئيس، ويصدر قراراته بالأغلبية.

انشأت هيئة استشارية للشؤون الاقتصادية ارتبطت برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى وكانت مهامها دراسة ما اسند إليها من أعمال، وكانت تضم عشرة من الخبراء في مجال الاقتصاد وكان يتم اختيارهم بأمر ملكي.

اختصاصات المجلس الاقتصادي الأعلى

المجلس الاقتصادي الأعلى كان يختص بالمهام والأعمال اللازمة لقيام مجلس الوزراء بمهامه فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية وبصفة خاصة كان يختص بما يلي:

١- دراسة السياسة الاقتصادية وصياغة البدائل المناسبة.

٢- التنسيق بين الجهات الحكومية المرتبط أعمالها بالاقتصاد الوطني.

٣- متابعة تنفيذ السياسة الاقتصادية وكذلك قرارات مجلس الوزراء.

٤- دراسة متابعة تنفيذ الإطار العام لخطة التنمية المعد من وزارة التخطيط.

٥- دراسة السياسة المالية والتجارية ومشروع الميزانية المعد من وزارة المالية.

٦- دراسة ما يرفع لمجلس الوزراء من تقارير وغيرها فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية.

٧- دراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية.

٨- إعداد التقارير التي تطلب منه عن الاقتصاد الوطني.

٩- القيام بالأعمال التي تسند إليه.

المطلب الثاني:

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

صدر الأمر الملكي رقم (أ-٦٩) بتاريخ ١٤٣٦/٤/٩هـ الموافق ٢٠١٥/١/٢٩م والامر الملكي رقم (أ-٧٠) بتاريخ ١٤٣٦/٤/٩هـ الموافق ٢٠١٥/١/٢٩م بترتيبات ذات صلة بالشؤون السياسية والاقتصاد والأمنية والتنموية وما تقتضيه المصلحة العامة حيث قرر الغاء أثني عشر مجلساً ولجنة وهيئة، كما قرر إنشاء مجلسين يرتبطان بمجلس الوزراء تنظيمياً هما مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ومجلس الشؤون السياسية والأمنية. على أن يسمى رئيساهما وأعضاؤهما بأمر ملكي. ويرأس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ويشكل المجلس من الرئيس بالإضافة الى اثنين وعشرين عضواً كلهم من الوزراء ماعدا أمين عام مجلس الوزراء وللمجلس سكرتارية تضم عدداً من المستشارين والمتخصصين تتبع للأمانة العامة لمجلس الوزراء، وللمجلس ايضاً مكتب لإدارة المشاريع يختص بالتحقق من التزام الجهات الإدارية المعنية بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات والأوامر والقرارات المتصلة باختصاصات المجلس، ومتابعة تنفيذ المشاريع التي تباشر هذه الجهات.

يختص مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بالموضوعات الاقتصادية والتنموية، فيهدف إلى تحديد الرؤى والأهداف والتوجهات ذات الصلة بشؤون الاقتصاد والتنمية، ومراجعة الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية اللازمة لذلك، ومتابعة التنفيذ الدقيق لها والتنسيق بين أعمال الوزارات المعنية بأعمال المجلس بما يمنع الازدواجية، ويحقق مزيدًا من الارتباط والتكامل بينها بما يساعد الدولة على توحيد توجهاتها بكل ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والتنموية، وبصفة خاصة تقليل الاعتماد الكلي على الصادرات النفطية فقط، وإيجاد روافد اقتصادية ومالية جديدة تعتمد عليها الدولة خلال السنوات المقبلة، بخلاف صادراتها من النفط. والعمل على تنويع الاقتصاد من خلال ابتكار واستحداث مشاريع جديدة.

ويعد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بمثابة إدارة شاملة للاقتصاد الكلي للمملكة، فللمجلس مهمه سابقة برسم الخطط والسياسات الاقتصادية العامة، ثم خلال فترة التنفيذ يتولى على أجهزة الحكومة الأخرى في أدائها لمهامها، ولاحقا يقوم بتقييم تنفيذ الخطط والمشاريع بواسطة تلك الجهات.

أولت المملكة العربية السعودية تنمية الاستثمارات وخاصة الاستثمار الأجنبي أهمية خاصة ويظهر هذا جليا في رؤية المملكة ٢٠٣٠حيث تعمل المملكة من خلال هذه الرؤية إلى الانتقال الى مرحلة الاقتصاد المعرفي، وتنويع مصادر الدخل من خلال الإبداع والابتكار، بالإضافة إلى أنه من الممكن تعظيم الاستفادة من الموارد المالية الموجودة عبر استثمارات جديدة وآمنة. وقد أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

من عام ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠ أثني عشر برنامجًا تنفيذيًا، للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهدافها الاستراتيجية.

المطلب الثالث:

الهيئة العامة للاستثمار

لم يعد هناك وجود للهيئة العامة للاستثمار حيث تحولت إلى وزارة باسم وزارة الاستثمار. وصدر قانون الهيئة العامة للاستثمار بموجب الأمر الملكي رقم أ/٤٥٥ في تاريخ ١٤٤١/٧/١هـ ثم صدرت اللائحة التنفيذية لتنظيم الهيئة العامة للاستثمار بموجب قرار محافظ الهيئة العامة للاستثمار رئيس مجلس الإدارة رقم (١) بتاريخ ١٩٢١/٥/١٥هـ المنشور بجريدة أم القرى بالعدد (٣٨٠٨) بتاريخ ١٤٢١/٥/٢٥هـ. لكننا نتعرض لشرح الاختصاصات السابقة للهيئة العامة للاستثمار حيث انها تعد من الاختصاصات الحالية لوزارة الاستثمار.

اختصاصات الهيئة العامة للاستثمار

حلت الهيئة العامة للاستثمار محل الدار السعودية للخدمات الاستشارية، وانتقل إليها ما على الدار من التزامات وما لها من حقوق بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢) في تاريخ ١٤٢١/١/٥ الصادر بالموافقة على قانون الهيئة العامة للاستثمار. وكان مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار يشكل من المحافظ وثلاثة عشر عضواً على أن يكون هناك عضوان من القطاع الخاص يعينان بقرار رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى.

وكانت الهيئة العامة للاستثمار تقوم بإصدار التصريح للاستثمار دون الحاجة إلى الرجوع للوزارات المعنية كما كان الوضع في قانون الاستثمار الأجنبي السابق وفي بعض الدول العربية. قامت الهيئة العامة بإنشاء مراكز للخدمة الشاملة وفي عدد من مدن المملكة هي الرياض وجدة والمدينة المنورة وتبوك والدمام وحائل يضم كل مركز مكاتب تمثيل لتسع جهات حكومية ذات علاقة مباشرة باحتياجات المشاريع لتسهيل إجراءات المستثمر.

ولم تكن الهيئة العامة للاستثمار ترخص للمشروعات التي يقوم بها المستثمر الأجنبي في جميع المجالات. الرخصة التي يحصل عليها المستثمر للاستثمار الاجنبي في مجال ما تجعله في وضع مماثل لوضع المستثمر الوطني الذي يرغب في إنشاء مستشفى أو تأسيس مدرسة إذ عليه أن يحصل على موافقة من الجهة المعنية بالنشاط وتنطبق على المستثمر الأجنبي نفس الشروط التي تنطبق على المستثمر السعودي[١].

وكان الغرض الأساسي للهيئة العامة للاستثمار هو العناية بشؤون الاستثمار بالمملكة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي وخاصة ما يأتي:

١- إعداد سياسات تنمية وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي.

٢- اقتراح الخطط التنفيذية لتهيئة مناخ الاستثمار في المملكة.

---

[١] زياد أحمد حميد القرشي، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لقانون وسياسات الاستثمار في ضوء قانون الاستثمار والتزامات المملكة المنبثقة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد ٤٧، مصر، ٢٠١٠، ص ٢١٤

٣- متابعة وتقييم أداء الاستثمار المحلي والأجنبي.

٤- إعداد الدراسات عن فُرص الاستثمار بالمملكة.

٥- التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة.

٦- تنظيم الندوات والمؤتمرات والمعارض والفعاليات المتعلقة بالاستثمار.

٧- إعداد قواعد المعلومات وإجراء المسوِحات الإحصائية المتعلقة بالاستثمار والتي يحتاجها المستثمرون او الهيئة لإعداد الخطط والسياسات وتقييم الأداء.

٨- أية مهام تسند للهيئة قانوناً.

ثم صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم (٧٤/٢) بتاريخ ١٤٣٥/٥/١٢هـ والذي قرر:

١- المساواة بين المستثمرين السعوديين وغير السعوديين.

٢- توفير الحماية القانونية لممتلكات جميع الاستثمارات.

٣- تحديد إجراءات شفافة وواضحة للتعامل مع شكاوى المستثمرين.

٤- تقديم الحوافز الاستثمارية وفقاً لمعايير عامة وغير تمييزية.

٥- التزام المستثمرين السعوديين وغير السعوديين بالمعايير البيئية والصحية والاجتماعية.

٦- تيسير إجراءات دخول الموظفين غير السعوديين الفنيين والإداريين وأسرهم.

٧- نقل وتوطين التكنولوجية والتقنيات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

لجنة تسوية المنازعات

قررت المادة السادسة والعشرون من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الأجنبي الملغاة أن يشكل مجلس الإدارة وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من القانون لجنة مكونة من رئيس وعضوين على الأقل تسمى لجنة تسوية منازعات الاستثمار للنظر في المنازعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين المتعلقة باستثمار مرخص له بموجب هذا القانون تعمل على تسوية المنازعة وديا فإذا تعذر ذلك يتم حسم النزاع نهائيا عن طريق التحكيم وفقا لقانون التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤٦ بتاريخ ١٤٠٣/٧/١٢هـ ولائحته التنفيذية وتعتبر هذه اللجنة هي المقصودة بالجهة المختصة أصلا بنظر النزاع المنصوص عليها في قانون التحكيم.

وحيث استحدث المشرع في المملكة عدداً من اللجان شبه القضائية تتمتع بصلاحيات للفصل في الخلافات المتعلقة بأعمال تلك اللجان، وهذا من باب التخصص لسرعة الفصل في تلك النزاعات والمخالفات دون إشغال القضاء والمحاكم بها وهي لجان إدارية ذات اختصاص قضائي، وتقوم بأعمال قضائية وتصدر هذه اللجان قرارات، وقراراتها قابلة للطعن أمام المحاكم الإدارية، ومن تلك اللجان على سبيل المثال لا الحصر:

- لجنة تسوية منازعات الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار.
- لجنة الفصل في المنازعات المصرفية بمؤسسة النقد العربي السعودي.
- لجان فض المنازعات والمخالفات التأمينية.

- لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

- اللجان الجمركية.

المطلب الرابع

وزارة الاستثمار

نص الأمر الملكي رقم أ/٤٥٥ الصادر في تاريخ ١٤٤١/٧/١هـ في البند ثانياً على: "تحوّل "الهيئة العامة للاستثمار" إلى وزارة باسم "وزارة الاستثمار"." ونص في البند سادساً على "يستمر العمل بالتنظيمات واللوائح الإدارية والمالية المطبقة على الهيئات الملغاة المشار إليها." على ان يحل قانون وزارة الاستثمار محل قانون الهيئة العامة للاستثمار، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٢ في تاريخ ١٤٢١/١/٥هـ وتعديلاته. ووافق مجلس الوزراء على قانون وزارة الاستثمار، مع استمرار العمل بالأحكام المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية الخاصة بمنسوبي وزارة الاستثمار.

تعد وزارة الاستثمار هي الجهة المختصة والمرجع الرئيس بتنظيم الاستثمار المحلي والأجنبي وتنميته، وتشجيعه والنهوض بمقوماته، وحماية المستثمرين ومن اختصاصاتها ما يلي:

١- إعداد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار بالمملكة، ورفعها، والإشراف على تنفيذها، واقتراح أي تعديل عليها.

٢- إعداد السياسات العامة لتنمية الاستثمار وتطويره، وتهيئة البيئة الاستثمارية وتعزيز تنافسيتها ومتابعة تنفيذها.

٣- اقتراح مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار، ومراجعة القوانين واللوائح القائمة واقتراح تعديلهم.

٤- إصدار تراخيص الاستثمار وتنظيم إجراءاتها، وتقديم الخدمات للمستثمرين وتحديد المقابل المالي لذلك.

٥- تحديد المؤشرات التي تقيس أداء الاستثمار بالمملكة، والرفع بها، ومتابعة تطبيقها، وتقويمها.

٦- وضع الخطط التنفيذية الكفيلة بتهيئة بيئة الاستثمار بالمملكة ومعايير تنميته وتعزيز تنافسيته.

٧- جذب الاستثمارات من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات والمعارض والفعاليات المحفزة للاستثمار.

٨- إنشاء قاعدة بيانات الاستثمار ومؤشراته، حتى تكون المنصة الموحدة والمرجع الرئيسي للمعلومات الخاصة بالاستثمار.

٩- دعم الاستثمار السعودي بالخارج، ومعالجة تحدياته مع الجهات المختصة داخل المملكة وخارجها.

١٠- تعزيز استدامة الاستثمار، ومعالجة تحدياته وعوائقه، والنهوض بدوره، واقتراح الحوافز الممكنة له.

١١- التنسيق مع الجهات الإدارية ذات العلاقة بما يساعد الوزارة على أداء مهماتها.

١٢- تمثيل المملكة لدى الهيئات والمنظمات والمحافل والمؤتمرات الدولية الخاصة بالاستثمار.

١٣- الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني وإجراء الدراسات والأبحاث الخاصة بتنمية الاستثمار.

١٤- إبرام الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالاستثمار مع الجهات المختصة بالدول الأخرى ومع المنظمات الدولية.

١٥- تمثيل الدولة في المفاوضات مع المستثمرين الاستراتيجيين، وتصميم الحوافز الاستثمارية وإعداد وتهيئة برامج التمويل.

١٦- الجهة المسؤولة عن كافة شؤون الاستثمار بالمملكة، والعمل على توفير الدعم والخدمات والتسهيلات للمستثمرين، والعمل على صنع سياسة اقتصادية ممنهجة ومطورة تعتمد على الدراسة والبحث الإستراتيجي.

١٧-العناية بشئون الاستثمار وتحقيق مزايا الاستثمار الأجنبي، وتهيئة بيئة الاستثمار الأجنبي وموائمة القوانين والإجراءات ومتطلبات المناخ الاستثماري.

١٨- أية مهمة اخرى تسند إلى الوزارة قانوناً.

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٥٩٤) في تاريخ ١٤٤٢/١٠/١٣هـ تم إنشاء مركز الخدمة الشاملة في وزارة الاستثمار. والذي يشمل مكاتب تضم ممثلين لجميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار، ويقدم خدماته للمستثمرين لتوحيد جهة استقبال الطلبات وسرعة إنهاء المعاملات والبت فيها ويعمل المركز تحت إشراف وزير الاستثمار.

المبحث الرابع:

تطور تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون السعودي

مهما بلغت المزايا والمحفزات التي تكفلها الدولة لرؤوس الأموال الأجنبية، فإن المستثمرين الأجانب سيظلون مترددين لأسباب كثيرة أهمها، الحاجة الى وجود آليات محايدة وفعالة لتسوية المنازعات الاستثمارية بينهم وبين الدول التي يستثمرون أموالهم فيها. فتطبيق قوانين الاستثمارات الاجنبية قد يثير العديد من المنازعات مع المستثمر الأجنبي ومن ثم تكون المشكلة الأهم التي تواجه المستثمر الأجنبي، هي تحديد حقوقه والتزاماته، وكيف يمكنه الوصول اليها وتحقيقها[١]. وفي مقدمة الآليات يحظى التحكيم بثقة المستثمر الأجنبي. فالتحكيم يمثل للمستثمر الأجنبي، مكانة هامة وبارزة بين الضمانات التي تساهم في حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة[٢].

فهنالك اعتقاد سائد لدى كثير من المستثمرين الأجانب، خصوصا أولئك المنتمين إلى الدول المتقدمة صناعياً، بأن الدول النامية تفتقر إلى محاكم متخصصة لديها دراية بشؤون الاستثمار، مما يجعل التحكيم، في نظر هؤلاء، الوسيلة الوحيدة القادرة على تسوية منازعات الاستثمار بصورة فعالة. فعن طريق اللجوء إلى التحكيم يستطيع المستثمر الأجنبي أن يلزم الدولة في تنفيذ ما نص عليه قانون الاستثمار من ضمانات

---

[١] محمود سعد، وسائل تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في المملكة، مجلة الدبلوماسي، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، العدد ٣، الرياض، ١٩٨٣، ص٣٩

[٢] عصام الدين القصبي، خصوصية التحكيم في مجال منازعات الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص١٣

ومزايا[١]. فالتحكيم يمكن من تسوية المنازعات الناشئة عن استثماراتهم بواسطة محكمين يتمتعون بتكوين مهني متميز وخبرة تؤهلهم للفصل في هذه المنازعات بطريقة فعالة، كما أن أطراف النزاع يتمتعون بحرية مطلقة في تحديد زمان ومكان التحكيم. بالإضافة الي اختيار القواعد الموضوعية والاجرائية واجبة التطبيق، ويستجيب لرغبة أطراف العلاقات التجارية الدولية في التحرر من القيود[٢]، كما إنه يعد وسيلة ملائمة للمحافظة على العلاقات بين المتنازعين. وفيه تتم تسوية المنازعات بأقل قدر من العلانية[٣]. بعكس ما يتسم به القضاء من بطء إجراءات المرافعات وتعدد درجات التقاضي وعدم الاستجابة لمتطلبات المرونة التي تقتضيها طبيعة الاستثمار الاجنبي. لكن يري جانباً من الفقه ان النظرة للتحكيم تنقصها الموضوعية، لأنها تقوم على الاعتقاد بأن التحكيم لا يخدم سوى مصالح الدول المتقدمة صناعياً، ويضمن لها سيطرة مطلقة على الاقتصاد العالمي[٤].

وسوف يتم دراسة هذا المبحث

من خلال أربعة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: تطور القضاء التجاري السعودي

---

[١] يحيى بن عبد الله الصمعان، دور التحكيم في تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، ١٩٩٧، ص٣٧٨

٢ المرجع السابق، ص٣٧٩

٣ المرجع السابق ص٣٨٠

٤ عكاشة محمد عبد العال: التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الفتح للطباعة والنشر بمصر، ١٩٩٨م، ص ٤

المطلب الثاني: تسوية المنازعات في قانون الاستثمار الاجنبي السعودي القديم

المطلب الثالث: تسوية المنازعات في قانون الاستثمار الاجنبي السعودي الحالي

المطلب الرابع: تسوية المنازعات في مشروع قانون الاستثمار الاجنبي السعودي

المطلب الأول:

تطور القضاء التجاري السعودي

منازعات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقع بين المستثمرين الأجانب ومواطني الدول او شركاتها المستضيفة للاستثمارات تعتبر منازعات تجارية ويتم نظرها أمام القضاء التجاري بالدولة المستضيفة للاستثمارات.

المملكة العربية السعودية لديها قضاء تجاري منذ أمد بعيد حيث أنشأت المحكمة التجارية بمدينة جدة بموجب قانون المحكمة التجارية الصادر بالأمر الملكي رقم (٣٢) بتاريخ ١٣٥٠/١/١٥هـ على ان تختص بالنظر في القضايا التجارية. ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٢) في ١٣٧٤/١٠/٢٧هـ بإلغاء المحكمة التجارية.

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٨) في ١٣٨٠/٦/٢هـ بأن يعهد باختصاصات المجلس التجاري الأعلى إلى وزارة التجارة، وأن عليها تطبيق العقوبة على المخالفين إذا تحقَّقت نسبتها إليهم، وبناءً على هذا القرار شكلت الوزارة هيئة لفض المنازعات التجارية.

ثم صدر قانون الشركات بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٦) بتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ ونص في المادة (٢٣٢) على "تنشأ بمقتضى هذا القانون هيئة تسمى هيئة حسم منازعات الشركات التجارية، وتتكون من ثلاثة أعضاء من المتخصصين، وتختص الهيئة المذكورة بحسم المنازعات المتفرعة عن تطبيق هذا القانون وتطبيق العقوبات المنصوص عليها فيه. ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل هذه الهيئة بناءً على اقتراح وزير التجارة، كما يحدد المجلس الإجراءات الخاصة بها، وتزود الهيئة بالعدد الكافي من الموظفين الفنيين والإداريين".

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٦) في ١٣٨٧/٢/٥هـ بالموافقة على طلب وزارة التجارة دمج هيئة حسم منازعات الشركات التجارية وهيئة فض المنازعات التجارية في هيئة واحدة على ان تسمى هيئة حسم المنازعات التجارية، وأن تشكل وفق نص المادة (٢٣٢) من قانون الشركات سالفة الذكر، وان يكون لها ثلاثة فروع في كلاً من الرياض وجدة والدمام، وكان التقاضي فيها يتم على درجتين حيث تم تشكيل هيئة تمييز تجارية تختص بالتصديق على القرارات الابتدائية او إعادة نظر الموضوع حال التظلم وإصدار القرار النهائي.

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٧) في ١٤٠١/٩/١٤هـ بإنشاء محاكم متخصصة تفصل في المنازعات التجارية طبقا للقوانين والتعليمات، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ثم صدر المرسوم الملكي رقم (م/٦٣) في ١٤٠٧/١١/٢٦ وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤١) في ١٤٠٧/١٠/٢٦هـ، بإلغاء المادة (٢٣٢) من قانون الشركات الصادر

٨- تطور تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

بالمرسوم الملكي رقم م/٦ بتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ. ونقل اختصاصات هيئات حسم المنازعات التجارية اعتباراً من بداية السنة المالية ١٤٠٨هـ. إلى ديوان المظالم وذلك إلى أن يتم تنفيذ أحكام قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٧ بتاريخ ١٤٠١/٩/١٤هـ بإنشاء محاكم متخصصة تفصل في المنازعات التجارية المذكور عالية.

ثم صدر قانون القضاء السعودي الجديد الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٧٨ بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ وقرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ والمنشور بتاريخ ١٤٢٨/٩/٢٣هـ الموافق ٢٠٠٧/١٠/٥م والذي تضمن إنشاء محاكم متخصصة مثل المحاكم التجارية والمحاكم العمالية ومحاكم الأحوال الشخصية وصدر قانون آلية العمل التنفيذية لقانون القضاء وقانون ديوان المظالم الصادر بموجب المرسوم ملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٣) بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ والمنشور بتاريخ ١٤٢٨/٩/٢٣هـ الموافق ٢٠٠٧/١٠/٥م وقرر في الفقرتين السادسة والثامنة من البند الثامن ان يحدد المجلس الأعلى للقضاء فترة انتقالية بعد تعديل قانون المرافعات الشرعية وقانون الإجراءات الجزائية لا تزيد على عشر سنوات، وتم تمديدها عام ١٤٣٨هـ لسنة إضافية لنقل الاختصاص القضائي التجاري من ديوان المظالم إلى المحاكم العامة وان تباشر المحاكم التجارية اختصاصاتها. وبالفعل في ١٤٣٩/١/١هـ تمت عملية نقل الدوائر التجارية ودوائر الاستئناف التجاري التابعة لديوان المظالم إلى القضاء العام وبدأت المحاكم التجارية في ممارسة اختصاصاتها بالنظر في المنازعات التجارية.

التحكيم في المنازعات التجارية

الأصل أن تتم تسوية جميع المنازعات التجارية بما فيها منازعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة أمام القضاء لكن توجد آلية أخرى وهي التحكيم. هذا وقد صدر قانون التحكيم السعودي الحالي بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٤ بتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٤ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٥٦ بتاريخ ١٤٣٣/٥/١٧ ونشر بتاريخ ١٤٣٣/٧/١٨هـ الموافق ٢٠١٢/٦/٨م وذلك بعد الغاء قانون التحكيم السعودي القديم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٦) بتاريخ ١٤٠٣/٧/١٢هـ.

وقرر هذا القانون أن اتفاق التحكيم هو اتفاق بين طرفين أو أكثر على أن يحيلا إلى التحكيم جميع أو بعض المنازعات المحددة التي نشأت أو قد تنشأ بينهما في شأن علاقة قانونية محددة، تعاقدية كانت أم غير تعاقدية، سواءً أكان اتفاق التحكيم في صورة شرط تحكيم وارد في عقد، أم في صورة مشارطة تحكيم مستقلة. ويجوز أن يكون اتفاق التحكيم سابقاً على قيام النزاع سواء أكان مستقلاً بذاته، أم ورد في عقد معين. كما يجوز أن يكون اتفاق التحكيم لاحقاً لقيام النزاع[١].

١ فتحي والي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٧٦ وما بعدها

ويصح الاتفاق على التحكيم ممن يملك التصرف في حقوقه سواء أكان شخصاً طبيعيًّا، أم شخصاً اعتباريًّا[1]. ولا يجوز للجهات الحكومية الاتفاق على التحكيم إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، ما لم يرد نص قانوني خاص يجيز ذلك.

ويجب على المحكمة التي يرفع إليها نزاع يوجد في شأنه اتفاق تحكيم أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى إذا دفع المدعى عليه بذلك قبل أي طلب أو دفاع في الدعوى. ولا يحول رفع الدعوى دون البدء في إجراءات التحكيم، أو الاستمرار فيها، أو إصدار حكم التحكيم. إذا تم الاتفاق على التحكيم أثناء نظر النزاع أمام المحكمة المختصة، وجب عليها أن تقرر إحالة النزاع إلى التحكيم[2].

المطلب الثاني:

تسوية المنازعات في قانون الاستثمار الأجنبي السعودي القديم

لتنظيم الاستثمارات الأجنبية في المملكة صدر قانون استثمار رأس المال الأجنبي السعودي القديم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤) بتاريخ ١٣٩٩/٢/٢هـ الموافق ١٩٧٩/١/١م والذي ورد به أنه في حالة مخالفة أحد مشروعات الاستثمار الأجنبي، قانون استثمار رأس المال الأجنبي بالمملكة، يكون لوزير الصناعة والكهرباء إنذار هذا

1 Delaume (G.), ICSID and the transnational financial community, ICSID Rev., F.LJ.,vol. 1 No. 2 fall 1986, p. 239

٢ سامية راشد، التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢١٣ ما بعدها

المشروع بالعدول عن المخالفة وتصحيح وضعه خلال مدة زمنية يحددها الوزير وتكون مناسبة لتمكين المستثمر الأجنبي من العدول عن المخالفة. وإذ لم يستجب المشروع الأجنبي للإنذار الصادر عن الوزير، فيجوز للوزير بناء على توصية لجنة الاستثمار، أن يوقع أياً من العقوبات الأتية:

أ- حرمان المشروع الأجنبي من كل أو بعض المزايا المقررة بالقانون.

ب- سحب الترخيص الصادر للمشروع الاجنبي.

ج- تصفية المشروع الاجنبي نهائيا.

وللوزير الاختيار بين هذه العقوبات، فهو غير ملزم بتوقيع هذه العقوبات بالترتيب المشار اليه عالية[١]. وتقرر المادة ٢٤ من لائحة قانون استثمار رأس المال الأجنبي القديم أن يتولى مكتب الاستثمار ابلاغ المشروع الأجنبي المخالف بقرار الوزير الصادر بالعقوبة، وذلك بموجب خطاب بالبريد المسجل المصحوب بعلم الوصول.

وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من مرة أن تقدير الالتجاء للوسائل الداخلية لفض منازعات الاستثمار في عقود الاستثمار المبرمة بين دولة وأجانب، تخضع لقانون الدولة، وهو ما

اقر به أيضاً القضاء والفقه الدوليين. ففي ١٤ ديسمبر ١٩٦٢، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارها رقم ١٨٠٣ الخاص بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وكان من أهم ماورد بهذا القرار هو التأكيد على سيادة الدول على مصادرها وثرواتها الطبيعية بما يحقق رفاهية مواطنيها، وأنه يسري على رؤوس الأموال الاجنبية المستثمرة احكام

١ محمود سعد، مرجع سابق، ص٤١

القوانين الوطنية. وفي تاريخ لاحق، اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارها رقم ٢١٠٨، وأكدت فيه على سيادة الدول على مواردها الطبيعية، وان أي استغلال هذه الموارد، يجب أن يتم وفقا لقوانين كل دولة[١].

ديوان المظالم كان هو الجهة المختصة داخليا بفض المنازعات الاستثمارية الاجنبية

كفل قانون استثمار رأس المال الأجنبي السعودي القديم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤) بتاريخ ١٣٩٩/٢/٢هـ الموافق ١٩٧٩/١/١م وسيلة داخلية للمستثمر الأجنبي، للفصل في المنازعات الاستثمارية بينه وبين وزارة الصناعة والكهرباء وهي الجهة التي كانت مسئولة عن الاستثمارات الأجنبية في المملكة[٢]. فعمدت المملكة الى طمأنة المستثمر الأجنبي إلى أقصى حد، عندما عمدت الى اسناد فض منازعات استثمار رأس المال الأجنبي، الى ديوان المظالم بالمملكة[٣]. فكان للمستثمر الأجنبي الحق في الالتجاء الى ديوان المظالم. وديوان المظالم كان هو الجهة القضائية المختصة بالفصل في منازعات استثمار رأس المال الاجنبي في المملكة. وكان لأصحاب الشأن حق التظلم لديوان المظالم من قرار الوزير الصادر بالعقوبة، خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغهم

---

١ المرجع السابق، ص٤٢

٢ المرجع الساق، ص٤٠

٣ ديوان المظالم بالمملكة هو جهة قضائية تتمتع بأكبر قدر من الثقة والاحترام. ويرجع أصوله التاريخية إلى قضاء المظالم الذي عرف في صدر الاسلام، الا أنه قد تم تنظيمه حديثاً مع تشكيل أول مجلس وزراء بالمملكة عام ١٣٧٣. ويقوم بإدارة الديوان رئيس في درجة وزير، يعين بأمر ملكي، وهو مسئول أمام جلالة الملك. ويعنى ديوان المظالم بالفصل في مظالم الناس، وتحقيق العدالة المنشودة، إضافةً إلى الرقابة القضائية على الأعمال الإدارية، من خلال الدعاوى الموجهة.

٤ محمود سعد، وسائل تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في المملكة، مجلة الدبلوماسي، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، العدد ٣، الرياض، ١٩٨٣، ص٤٠

بالطرق الرسمية، وان ابلاغهم يتم بمقتضى خطاب بالبريد المسجل المصحوب بعلم الوصول، صادر عن مكتب الاستثمار. هذا وكان حكم الديوان في التظلم باتا ونهائيا.

حيث قررت المادة العاشرة من قانون استثمار رأس المال الأجنبي السعودي القديم انه من حق المستثمرين الأجانب في التظلم أمام ديوان المظالم من قرار وزير الصناعة القاضي بسحب رخصة الاستثمار، أو حرمانه من أي حافر حصل عليه بموجب هذا القانون[١]. ونصت بعض اتفاقيات المشاركة المبرمة بين مستثمرين أجانب والدولة السعودية على اختصاص ديوان المظالم بنظر ما ينشأ من منازعات بشأن تنفيذها وتفسيرها. وكان التوسع في نطاق ولاية ديوان المظالم ليشمل المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية يشكل ضمانة لحماية تلك الاستثمارات في المملكة، وذلك بالنظر الى كون ديوان المظالم يعد جهة قضائية مستقلة[٢].

إمكانية اللجوء للتحكيم مع الجهات الحكومية في منازعات الاستثمار

منذ الأيام الأولى لاكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية وحتى النصف الثاني من الخمسينيات الميلادية من هذا القرن كان التحكيم يشكل أهم وسيلة لتسوية منازعات الاستثمارات الأجنبية في المملكة. فاتفاقيات امتياز التنقيب عن النفط واستغلاله التي أبرمتها المملكة العربية السعودية مع الشركات الأجنبية نصت على إحالة المنازعات الناشئة عن تنفيذها او تفسيرها للتحكيم. والحقيقة، أن ذلك يتفق مع موقف الشريعة الإسلامية من التحكيم، حيث اعترفت به كوسيلة لتسوية المنازعات. وأكد هذا القرآن الكريم، كما في قوله تعالى (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من

١ يحيى بن عبد الله الصمعان، مرجع سابق، ص١٠٢

٢ المرجع السابق، ص٣٨١

أهلها). [النساء:٣٥] وهو ما أكدت عليه السنة النبوية العملية. وتأسيساً على ذلك، صدرت فتوى من مجلس مجمع الفقه الإسلامي في القرار رقم٩٥/٨/د٩ الصادر في مؤتمره التاسع الذي انعقد في شهر ذي القعدة لسنة ١٤١٥هـ، الذي أكد على مشروعية التحكيم في الشريعة الإسلامية كوسيلة لتسوية المنازعات سواء أكانت بين الأفراد أم بين الدول[١].

وصدر قرار مجلس الوزراء رقم ٥٨ الصادر في ١٧ محرم ١٣٨٣هـ بمنع الجهات الحكومية من قبول التحكيم كوسيلة لتسوية ما ينشأ من نزاع بينها وبين أي طرف، سواء أكان وطنياً أم أجنبياً. والحظر على المؤسسات الحكومية أن تقبل إخضاع الاتفاقات التي تبرمها مع الأطراف الخاصة لأي قانون أجنبي، وعلى إحالة المنازعات التي تكون الجهات الحكومية طرفاً فيها إلى ديوان المظالم. لكن منذ منتصف التسعينيات الهجرية، تبنت المملكة لسياسة تستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية[٢]، كان التوجه لتبني موقف إيجابي حيال أمكانية اللجوء للتحكيم التجاري الدولي كوسيلة لتسوية المنازعات التي تكون المؤسسات الحكومية طرفاً فيها، وظهر ذلك فيما قضت به المادة الثالثة من قانون التحكيم القديم الصادر عام ١٤٠٣هـ من جواز لجوء المؤسسات الحكومية إلى التحكيم لتسوية المنازعات التي تنشأ بينها وبين الأطراف الخاصة، بعد الحصول على موافقة

---

١ المرجع السابق، ص٣٨٢

٢ تسعى دول العالم إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات لكون الاستثمارات الأجنبية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدول في الوقت الراهن، لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويعد التحكيم ضمانة إجرائية مهمة لتشجيع الاستثمار. للمزيد راجع: علي بن سليمان الطماوي، فارس بن محمد القرنى، التحكيم كوسيلة لفض منازعات الاستثمار الأجنبي: دراسة تطبيقية في اتفاقية واشنطن ١٩٦٥ م، مجلة قضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢١، الرياض ٢٠٢٠، ص٦٠٣

رئيس مجلس الوزراء، ونصت هذه المادة على إمكانية تعديل الحكم الوارد فيها بقرار من مجلس الوزراء[١]. وتأكد ذلك التوجه بنص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون التحكيم السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٤ بتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٤ على "لا يجوز للجهات الحكومية الاتفاق على التحكيم إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، ما لم يرد نص قانوني خاص يجيز ذلك". ويمثل اتاحة التحكيم في عقود الدولة او مؤسساتها الإدارية ضمانة هامة للمستثمرين الأجانب[٢].

ومما يدعم دور التحكيم كضمانة إجرائية هامة للمستثمر الأجنبي[٣] انضمام المملكة في١٤١٤/٧/٤هـ إلى اتفاقية نيويورك للاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها لعام ١٩٥٨م. والتي تلقي التزاما على عاتق الدول الأطراف بتنفيذ أحكام التحكيم التي تصدر في أي من هذه الدول. وانضمام المملكة إلى اتفاقية نيويورك سوف يكون له أثر عظيم في طمأنة المستثمرين الأجانب في كون أحكام التحكيم الأجنبية الصادرة في أي من الدول الأطراف سوف يتم تنفيذها في المملكة[٤].

وقد انضمت المملكة إلى اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى والتي تم اعتمادها في ١٨ مارس ١٩٦٥ودخلت حيز التنفيذ بعد ٣٠ يوم من تاريخ إيداع وثيقة التصديق العشرين في ١٤ أكتوبر ١٩٦٦. ووقعت المملكة عليها في

---

١ يحيى بن عبد الله الصمعان، مرجع سابق، ص٣٨٥

2 Sayen, George, "Arbitration, Conciliation and Islamic Legal Tradition in Saudi Arabia, U. pa. J. Int'L., BusL., 1987, p.215

٣ جلال وفاء محمدين، التحكيم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار أمام المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار، القواعد والإجراءات والاتجاهات الحديثة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ١٩٩٩م، ص ٢٨٤

٤ يحيى بن عبد الله الصمعان، مرجع سابق، ص١٠٣

٨- تطور نظم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

٢٨ سبتمبر ١٩٧٩م، وصادقت عليها في ٨ مايو ١٩٨٠م. ويمثل انضمام المملكة إلى الاتفاقية تحولاً في سياستها تجاه الاستثمار الأجنبي وتطوير مناخ الاستثمار فيها وأصبح بالإمكان تسوية منازعات الاستثمارات الأجنبية في المملكة والتي يكون أحد أطرافها جهة حكومية، عن طريق التحكيم تحت رعاية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. ويهدف إنشاء المركز لحماية الاستثمار الأجنبي عن طريق نقل الاختصاص بتسوية ما ينشأ عنه من منازعات من نطاق المحاكم الوطنية في. الدولة المضيفة، وإخضاعه للتحكيم الدولي. مما يشجع جذب الاستثمارات الأجنبية بتقديم تسهيلات في تسوية منازعات الناشئة عن الاستثمارات الأجنبية عن طريق التحكيم[٢١].

1 - Baker and Ryans, "The International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), 10 journal of World Trade Law, 1976, p.710

٢ حفيظة السيد الحداد، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٣٢

المطلب الثالث:

تسوية المنازعات في قانون تسوية المنازعات السعودي الحالي

للمستثمر الأجنبي حقوق قبل الدولة المضيفة للاستثمار كما توجد عليه مجموعة من المسئوليات القانونية تجاه هذه الدولة، فإذا أخل المستثمر بإحدى هذه المسؤوليات يكون للجهات المختصة توقيع الجزاء المناسب. وبالمقابل فان النزاع يمكن أن ينشأ نتيجة الإخلال بحقوق المستثمر. ونصت رؤية المملكة ٢٠٣٠ على "ولأن الفاعلية والمسؤولية مفهومان جوهريان نسعى لتطبيقهما على جميع المستويات لنكون وطناً طموحاً بإنتاجه ومنجزاته"

تخضع طلبات الاستثمار الأجنبي لإجراءات معقدة، حيث وضع قانون الاستثمار الاجنبي إطاراً زمنياً محدداً يتعين أن يتم خلاله الانتهاء من كافة إجراءات الحصول على الترخيص بالاستثمار. فتلتزم الهيئة العامة للاستثمار بموجب المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار بالبت في طلبات الترخيص للاستثمار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ولا تحتسب أيام عطلات الأعياد الرسمية ضمن تلك المدة. فإذا مضت تلك المدة دون أن تبت الهيئة في الطلب وجب عليها إصدار الترخيص المطلوب للمستثمر الاجنبي. وكان تحديد هذا الاجل القصير تأكيد على الرغبة الجادة لدى الدولة في تشجيع الاستثمار الأجنبي. ووضع القانون أيضا قيدا على سلطات هيئة الاستثمار في رفض طلبات الترخيص، فقررت المادة الحادية عشر من اللائحة التنفيذية أنه في حال رفضت الهيئة العامة للاستثمار الترخيص للمستثمر

الأجنبي يجب أن يكون قرارها هذا مسبباً إذ أوجب عليها تبرير قرار الرفض.[١] ولا يعتبر قرار الهيئة برفض الترخيص نهائياً فيجوز للمستثمر الأجنبي الاعتراض لدى مجلس الإدارة خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار. وقررت المادة الثانية عشرة من اللائحة التنفيذية وجوب قيام مجلس الإدارة بالنظر في الاعتراض والبت فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، واصدار قراره بتوقيع المحافظ أو من يفوضه، وإذا كان القرار برفض الاعتراض، يحق لصاحب الشأن التظلم من ذلك أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار مجلس الادارة. ويقصد بالتظلم هنا الطعن في قرار مجلس إدارة الهيئة كقرار إداري، دعوى المستثمر هنا هي دعوى إلغاء قرار إداري سلبي صريح. يراقب الديوان مشروعية القرار من ناحية استيفائه الأركان القرار الإداري من اختصاص وشكل، وسبب، ومحل، وغاية. ومن شأن هذه الإجراءات اضفاء الكثير من الشفافية على شروط قبول طلب الترخيص والبت فيه. وكما هو واضح أن الإجراءات تتم تحت رقابة القضاء وبعيدا عن أي تمييز[٢].

ويجب إتاحة المطالبات القضائيَّة من المستثمرين مباشرة إلى القضاء المستعجل بالخصوص[٣]. لكون منازعات الاستثمار كثيراً ما ترتبط بمطالباتٍ مُستعجلة وملحة قد تسبب للمستثمر خسائر كبيرة.

---

١ يحيى بن عبد الله الصمعان، مرجع سابق، ص٧٩

٢ زياد أحمد حميد القرشي، مرجع سابق، ص ٢١٣

٣ يحيى الجدران، قانون الاستثمار السعودي في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ – إشكالية التعارض بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وانضباطه: دراسة تحليلية نقدية مقارنة مع قواعد البنك الدولي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد٣٦، الجزائر، ٢٠١٩، ص٣٧

وتتم تسوية المنازعات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب هذا القانون وديا قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل النزاع حسب القوانين. والحقيقة أن هذا النص يشوبه الغموض وعدم التحديد إذ أنه قد اكتفى بالإحالة إلى ما تقضي به القوانين الداخلية بشأن تسوية الخلافات الناشئة عن[١] الاستثمار الأجنبي، دون أن يحدد وسائل هذه التسوية. لذا فإنه قد يتبادر إلى ذهن البعض أن هذا النص يحصر سلطة نظر المنازعات الناشئة عن الاستثمار الأجنبي بالقضاء الوطن، وبالتالي فإنه لن يكون بالإمكان تسوية هذه الخلافات عن طريق التحكيم الدولي، ولا يخفى ما لهذا الاستنتاج من تأثير سلبي على مناخ الاستثمار في المملكة، إذ إن الواقع يثبت حرص المستثمرين الأجانب على تسوية الخلافات الناشئة عن استثماراتهم عن طريق التحكيم الدولي. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الموقف المتحفظ الذي اتخذته المملكة وصدور قرار مجلس الوزراء القاضي بمنع الجهات الحكومية من قبول التحكيم لتسوية ما ينشأ من خلاف بينها وبين أي طرف أجنبيا كان أم وطنيا. لكن الواقع يؤكد ان غموض هذا النص لا يجب أن يفسر على أنه يستبعد إمكانية تسوية تلك الخلافات، عن طريق التحكيم. حيث تقضي المادة ١٣ من قانون استثمار رأس المال الأجنبي بإمكانية تسوية الخلافات حسب القوانين، ولا شك أن من بين القوانين التي يحيل إليها النص قانون التحكيم الصادر عام ١٤٠٣هـ، وبالتالي فإن بإمكان أطراف النزاع تسويته عن طريق التحكيم وفقا لقانون التحكيم ولائحته التنفيذية.

---

١ يحيى بن عبد الله الصمعان، مرجع سابق، ص٧٤

لذا هناك حاجة ماسة لتعديل المادة ١٣ من القانون بحيث تنص صراحة على حق أطراف الخلاف في الاتفاق على إحالته إلى التحكيم[١].

ومن أجل تفعيل التسوية الودية لمنازعات الاستثمار، فقد كانت المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الأجنبي الملغية تنص على قيام الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء لجنة يطلق عليها لجنة تسوية منازعات الاستثمار، تتولى تسوية الخلافات الناشئة بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين. والحقيقة أن هذه اللجنة كانت تمارس دوراً شبيهاً بالدور الذي تقوم به لجان التوفيق إذ إن دورها كان يقتصر على محاولة تسوية الخلاف ودياً فإن تعذر ذلك يسوى الخلاف عن طريق التحكيم[٢]. وتم الغاء تلك اللجنة مع إقرار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الأجنبي الحالية.

المطلب الرابع:

تسوية المنازعات في مشروع قانون تسوية المنازعات السعودية

تقرر المادتان الحادية عشرة والثانية عشرة من مشروع قانون الاستثمار أنه يجب على وزارة الاستثمار إبلاغ المستثمر الاجنبي كتابة عند مخالفة أحكام قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية؛ لإزالة المخالفة من قبل المستثمر الأجنبي خلال المدة التي تحددها اللائحة، وإلا حكم عليه بغرامة مالية لا تزيد على خمسمائة ألف ريال سعودي او إبطال

١ عصام الدين القصبي، مرجع سابق، ص٧٣ وما بعدها

٢ يحيى بن عبد الله الصمعان، مرجع سابق، ص٧٣

التصرف الذي تم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو إلغاء تسجيل أو تراخيص المستثمر. او إلغاء كل أو بعض المميزات الاستثمارية الممنوحة للمستثمر الأجنبي. وتطبق تلك العقوبات بقرار من وزير الاستثمار أو من يفوضه. وأخذت المادة بعين الاعتبار مراعاة التدرج في تحديد مقدار العقوبة مع جسامة المخالفة وتكرارها. وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات ضبط المخالفات والعقوبات المترتبة على ارتكابها. على ان تشكل بقرار من وزير الاستثمار لجنة للنظر في التظلمات المقدمة من المستثمرين ويجوز التظلم من هذه القرارات أمام المحكمة المختصة وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات والمدد اللازمة للنظر في التظلمات.

وتقرر المادة العاشرة أنه للمستثمر الأجنبي الذي يكون طرفاً في أي نزاع بما في ذلك المنازعات التي تنشأ مع أي جهة من الجهات المختصة اللجوء إلى المحكمة المختصة أو غيرها أو الوسائل الأخرى من وسائل تسوية المنازعات وبما لا يتعارض مع القوانين واللوائح السارية في المملكة لكن لا يجوز للمستثمر الأجنبي اللجوء للقضاء حتى تبتَّ وزارة الاستثمار في موضوع النزاع بعد شكوى المستثمر وذلك بعد التأكيد على التزام الوزارة بمبدأ العدالة والموضوعية والمبادئ القانونية، وعلى التزام الجهات الحكوميَّة ذات العلاقة بالتعاون مع الوزارة لإيجاد حل مقبولٍ لجميع الأطراف[١].

ويجوز للجهة المختصة بعد الحصول على الموافقات اللازمة وفقا لما تقتضيه القوانين واللوائح المعمول بها في المملكة اللجوء إلى التحكيم الدولي ضد المستثمر الاجنبي، وذلك بمقتضى عقد مبرم بين تلك الجهة والمستثمر الاجنبي قبل نشوء النزاع، أو وفقا

١ يحيى الجدران، المرجع السابق، ص٣٦

٨- تطور نظم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

للشروط التي يتفق عليها الطرفان وقت نشوء النزاع أو لاحقاً. وتقوم وزارة الاستثمار بتعزيز اللجوء لاستخدام الوسائل البديلة لتسوية المنازعات سواء عن طريق التحكيم أو غيرها من الوسائل البديلة من وساطة ومصالحة. وذلك مع وجوب مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها في المملكة.

الخاتمة

أولاً: الملخص

تناول البحث محاور الاصلاحات والتطورات التي أدخلت على تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية. في البداية قمنا بتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح أهميته، ثم انتقلنا إلى توضيح التطور التشريعي لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون السعودي بتوضيح قوانين الاستثمار السعودية السابقة وقانون الاستثمار السعودي الحالي ومشروع قانون الاستثمار السعودي المتوقع إقراره قريباً. ثم شرحنا التطورات الإدارية التي أدخلت على تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون السعودي حيث تم تناول كل من المجلس الاقتصادي الأعلى، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، والهيئة العامة للاستثمار، ووزارة الاستثمار بالشرح. ثم قمنا بإيضاح التطورات التي أدخلت على تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون السعودي سواء قانون الاستثمار الأجنبي السعودي القديم أو قانون الاستثمار الاجنبي السعودي الحالي او مشروع قانون الاستثمار الاجنبي السعودي.

ثانياً: النتائج

١- يشكل تشجيع الاستثمار الأجنبي محاور مهمة لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث تهدف المملكة في الركيزة الثانية من ركائز رؤيتها إلى أن تصبح قوة استثمارية عالمية لما يوفره من زيادة السيولة الأجنبية، والمساعدة في القضاء على البطالة، والمساهمة

في خطط المملكة في نقل التكنولوجيا الحديثة إليها، والارتقاء بتصنيف وترتيب المملكة في المؤشرات العالمية بما يسهم في التنمية الشاملة التي تسعى المملكة لتحقيقها.

٢- يحظى المستثمر الأجنبي في ظل قانون الاستثمار الاجنبي بمركز قانوني متميز يصل إلى حد مساواته بالمستثمر الوطني من حيث الحوافز والضمانات المكفولة له باستثناء الحالات التي يحددها القانون، كما يخضع المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي لنفس المتطلبات لمنح الموافقات والتراخيص والتسجيل والتصاريح ولا تجوز مصادرة الاستثمارات الاجنبية كليا أو جزئيا إلا بحكم قضائي وللمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل.

٣- قامت المملكة باتخاذ خطوات جادة في تشجيع الاستثمار الأجنبي بمنح الحرية في تحويل رأس المال او الأرباح او التعويضات للخارج وإمكانية تملك العقارات وتعيين الأجانب وعدم نزع الملكية والمصادرة للاستثمارات إلا للمصلحة العامة وبحكم قضائي ومقابل تعويض عادل.

٤- مازال مشروع قانون الاستثمار في المملكة محلاً للنقاش والبحث وحسن ما تقوم به الجهات المختصة من استطلاع الآراء والمناقشات لبنود المشروع للوصول إلى قانون قادر علي تحقيق مصالح المملكة ومعالجة الإشكاليات التي تحول دون جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

٥- وجود آليات محايدة وفعالة لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المسائل التي تؤخذ في الاعتبار عند تقييم مناخ الاستثمار في أية دولة فقواعد تسوية

النزاع من أكثر القواعد تأثيراً على جذب المستثمرين الأجانب. وهو ما فطن إليه قانون الاستثمار الأجنبي الحالي ومشروع قانون الاستثمار الاجنبي.

٦- تبنى القانون السعودي موقفا مرناً بخصوص آليات تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال جواز الاتفاق على الالتجاء إلى التحكيم.

٧- تم إدخال تعديلات هامة ومؤثرة على التنظيم القضائي السعودي كان لها أثر إيجابي على كافة المناحي ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر لبث الطمأنينة للمستثمر الأجنبي وتشجيعه على اتخاذ قراره بالاستثمار بالمملكة.

ثالثاً: التوصيات

١- يجب الاهتمام بالمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الذي ننعم به في المملكة بفضل الله تعالى، والذي يعتبر عنصراً رئيسياً لجذب الاستثمار الأجنبي للمملكة. كما يجب العمل على أن تكون الحوافز والمزايا والإعفاءات المقررة في قانون استثمار رأس المال الأجنبي متفقة تماماً مع خطة اقتصادية بعيدة المدى وواضحة المعالم، حتى يؤدي القانون الدور المنشود منه.

٢- التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بشكل انتقائي بحيث يوجه الاهتمام بصفة خاصة لجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات اقتصادية محددة خاصة التي توفر نقل التكنولوجية الحديثة للملكة والتي تتيح المزيد من فرص العمل للمواطنين والتي تمكن من توظيف الموارد الاقتصادية وكذلك القطاعات التي لا يمكن للمستثمر السعودي الاستثمار بها بكفاءة.

٣- الاهتمام بوضع تعريف محدد للاستثمار الأجنبي وكذلك تعريف محدد للمستثمر الأجنبي في مشروع قانون الاستثمار الأجنبي منعا من حدوث اختلافات في استحقاق المزايا والحوافز والضمانات التي قررها القانون.

٤- صياغة المادة ١٣ من قانون الاستثمار الأجنبي يشوبها بعض الغموض وعدم التحديد وتحتاج إلى ضبط أكثر في مشروع القانون الجاري إعداده. حيث لم تحدد بطريقة واضحة جهات الاختصاص التي تتولى تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار الأجنبي وعند تحديد ذلك يجب مراعاة خصوصية منازعات الاستثمار الأجنبي.

٥- بالإضافة الي إعادة النظر في قانون الاستثمار يجب أيضا إعادة النظر في عدد من التشريعات الأخرى المرتبطة بقانون الاستثمار والتي تكون محل نظر المستثمر الأجنبي عند اتخاذ قراره مثل قانون التجارة، وقانون الشركات التجارية، وقانون تنظيم تراخيص المحلات التجارية، وقانون الضريبة وقانون العمل وقانون التحكيم.

٦- لا بد من وضع قانون ينظم الملكية الفكرية وعملية نقل التكنولوجيا للملكة، ووجوب وربط هذا مع قانون الاستثمار السعودي المقترح لكون عملية نقل التكنولوجية أهم ثمار عملية الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة.

٧- تسهيل الإجراءات الإدارية لترخيص المشروعات الاستثمارية، وإزالة العوائق البيروقراطية التي تواجه المستثمر الأجنبي. والاهتمام بتنظيم القضاء التجاري بالمملكة ومده بهيئة قضائية متخصصة في التشريعات التجارية والاقتصادية والاستثمارية، وموظفين إداريين على دراية بالتقنية الحديثة وتوفير البنية التحتية اللازمة للقيام بالعمل في أسرع وقت وبشكل متقن.

٨- توفير نظام معلومات شامل ومحدث باستمرار لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، ولكل الفرص الاستثمارية المتاحة فيها، كما يجب الاهتمام بنشر الأحكام الصادرة عن هيئات التحكيم وعن المحاكم التجارية فيما يخص منازعات الاستثمار الأجنبي بشكل دوري لتسهيل دراستها. والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة بالمملكة للمستثمرين الأجانب من خلال المؤتمرات والندوات والمعارض التي تعقد داخل المملكة وخارجها لتعريف المستثمرين الاجانب المزايا والحوافز والضمانات التي يمكنهم الحصول عليها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي (النص الكامل)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.

٢- اسمهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١٣.

٣- أمجد سالم يونس القويدر، أمجد سالم قويدر لطايفه، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على الاقتصاد السعودي دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٨م)، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الازهر، المجلد ١٨، العدد ٥٢، ٢٠١٤.

٤- جلال وفاء محمدين، التحكيم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار أمام المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار، القواعد والإجراءات والاتجاهات الحديثة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ١٩٩٩م.

٥- حسن خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر – تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، عدد ٢٠٠٤، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٦- حفيظة السيد الحداد، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٧- زياد أحمد حميد القرشي، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لقانون وسياسات الاستثمار في ضوء قانون الاستثمار والتزامات المملكة المنبثقة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد ٤٧، مصر، ٢٠١٠.

٨- سامية راشد، التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٩- سعد سعيد مقبل آل جمعان، التطورات القانونية في قانون الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية القانون بجامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠١٥.

١٠- سوزان جلال عبد الشافي الكناني، المركز القانوني المالي للمستثمر الأجنبي في ضوء قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق جامعة أسيوط، العدد ٤٦، ديسمبر ٢٠١٩.

١١- صلاح الصيعري، وأحمد البكر، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة لإدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، ديسمبر ٢٠١٦م.

١٢- عبد الرحمن بن عبد العزيز القاسم، الحماية القانونية للمال الأجنبي الخاص المستثمر في المملكة العربية السعودية، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، نوفمبر، ١٩٩٧.

١٣- عصام الدين القصبي، خصوصية التحكيم في مجال منازعات الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.

١٤- عكاشة محمد عبد العال: التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الفتح للطباعة والنشر بمصر، ١٩٩٨م.

١٥- علي بن سليمان الطماوي، فارس بن محمد القرنى، التحكيم كوسيلة لفض منازعات الاستثمار الأجنبي: دراسة تطبيقية في اتفاقية واشنطن ١٩٦٥ م، مجلة قضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢١، الرياض ٢٠٢٠.

١٦- فتحي والي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، القاهرة، ٢٠٠٧م.

١٧- محمد عبد اللطيف خطاب، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع والاربعون، بغداد ٢٠١٦.

١٨- محمود سعد، وسائل تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في المملكة، مجلة الدبلوماسي، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، العدد ٣، الرياض، ١٩٨٣.

١٩- معاوية أحمد حسين جامعة ظفار، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد ٢، المجلد ٢٨، جدة، ٢٠١٤م/١٤٣٥هـ.

٢٠- هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبة المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر ٢٠١٧، ٢٠١٧م.

٢١- يحيى الجدران، قانون الاستثمار السعودي في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ – إشكالية التعارض بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وانضباطه: دراسة تحليلية نقدية مقارنة مع قواعد البنك الدولي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد٣٦، الجزائر، ٢٠١٩.

٢٢- يحيى بن عبد الله الصمعان، دور التحكيم في تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، ١٩٩٧.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1- A. Maniruzzaman, "Expropriation of Alien Property and the Principle of Non-Discrimination in International Law of Foreign Investment: An Overview", 8 J. Transnat'l L. & Pol'y 57 (1998) 69; D. Palmeter & P. Mavroidis, "The WTO Legal System: Sources of Law".

2- Baker and Ryans, "The International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), 10 journal of World Trade Law, 1976.

3- Brownlie, Principles of Public International Law (Oxford: Oxford University Press, 2003).

4- Delaume (G.), ICSID and the transnational financial community, ICSID Rev., F.LJ.,vol. 1 No. 2 fall 1986.

5- Hailbronner, "Foreign Investment Protection in Developing Countries in Public International Law", in T. Oppermann, E, Petersmann (eds.), Reforming the International Economic Order: German Legal Comments (Duncker & Humblot, Berlin :1987).

6- ktonio R. purra, Principles Governing Foreign Investment as Reflected in National Investment Codes ICSID Review, Foreign Investment Law Journal, Volume 7, NO. 2 (Fall 1992).

7- M. Somarajah, The International law on Foreign Investment, third edition, Cambridge University Press, 2010.

8- Mann Mimi, Saudi Arabia: New Foreign Investment Law, Middle East Executive Report, Vol 22 No. 12, December 1999.

9- Paul Streater, The contribution of private overseas Investment to development, Colombia University Conference of international economic development, 1970, dec., No. 27.

10- PINTO, Pablo M. and ZHU, Boliang, Fortune or Evil? The Effect of Inward Foreign Direct Investment on Corruption, International Studies Quarterly, Vol. 60, 2016.

11- Sayen, George, "Arbitration, Conciliation and Islamic Legal Tradition in Saudi Arabia, U. pa. J. Int'L., BusL., 1987.

12- Scott Norman Carison, Foreign Investment law and Foreign Direct Investment in Developing countries: Albania.s Experience, International Lawyer, Vol. 29, 1995.